

وضع اللغة العربية في عهد الاحتلال

٥. أحمد بن نعمان

إذا كان للاحتلال الفرنسي خصائص ومميزات تجعله ينفرد بها عما سواه من الغزاة والمحتلين في المشرق والمغرب العربيين، فإن أوضح ما تتجلى فيه هذه الصفات والبصمات وتلك الطرق والأساليب المبتكرة والملتوية في "الإبادة الثقافية" والاستحواذ على المقدرات المادية والمعنوية للوطن والأمة... هو ما طبقه في الجزائر التي تميز فيها عن غيره معها ومع غيرها من البلدان التي احتلتها بعدها سنة 1830.

ومن أبرز تلك الأساليب المطبقة والمتبعة في الجزائر مع شعبها هو استهداف العقول بعد الحقول، واستهداف جوهر الإنسان لتدميره من الداخل بتعويض أو تقويض بنيانه وتذويب كيانه وتغيير لسانه وغزو فؤاده، وحققه بأمصال (ثقافية ولغوية ودينية) من غير فصيلته الأصلية النقية !

فكان التناقض وكان الصراع وساد الرفض والامتناع عن تقبل الجسم الدخيل، وسقطت الضحايا في معركة الدفاع ضد التغريب والتذويب الشخصاني للكيان القرآني في ثقافة وهوية الصليب الغريب أو الريبب النصراني... !

ذلك هو موضوع هذه الدراسة المطولة، الموثقة والمفصلة حسب مراحل وتطورات القضية المتعلقة باللغة العربية في هذا البلد ومحاولة القضاء عليها بكل الوسائل لصمودها كأقوى محصن للهوية الوطنية ضد عمليات المسخ والنسخ والفرنسة والتنصير على امتداد السنوات الطوال من الاستبداد والاحتلال، والصراع والدفاع، والاستئصال والاستحلال !!

أولاً: وضع اللغة العربية قَبْلَ الاحتلال الفرنسي

لقد بدأ انتشار اللغة العربية في الجزائر مع مطلع الفتح الاسلامي كما هو معلوم، وتعربت البلاد دون أن تجد اللغة العربية أي عائق يحول دون انتشارها كلغة دين وعلم وثقافة، كما لم يحدث خلال التاريخ الاسلامي للجزائر أن تقلص ظل اللغة العربية من أية منطقة دخلها اللسان العربي، وحتى عندما انضوت

البلاد تحت الحكم العثماني في القرن السادس عشر، فإن الوضع الجديد لم يؤثر على اللغة العربية، حيث بقيت هي السائدة كلغة دين وعلم وثقافة، كما بقيت جميع المؤسسات التعليمية العربية قائمة، يدرس فيها الدين والعلوم باللغة العربية وحدها كما كان الحال منذ قرون !

وعن عدم تحكم الدولة العثمانية في هذه المؤسسات التعليمية، يقول الدكتور أبو القاسم سعد الله: "وتشهد كتب الرحالة الأجانب الذين زاروا الجزائر خلال العهد العثماني أن التعليم كان منتشرًا، وأن كل جزائري تقريبًا كان يعرف القراءة والكتابة، وقد كان التعليم حراً من سيطرة الدولة ومن سيطرة الحكام العثمانيين.."⁽¹⁾ وبهذا نرى أن اللغة العربية بقيت منتشرة في الجزائر. وبقيت المعاهد والمدارس والزوايا تزخر بالطلاب، والأساتذة الجزائريين. وقد استمر ازدهار تلك المؤسسات المنيرة حتى أطفأها ظلام الاحتلال الفرنسي سنة (1830) كما سنبين لاحقاً.

وعن وضعية التعليم في الجزائر والذي كان باللغة العربية وحدها قبل الاحتلال، كما قلنا، يقول الدكتور صديق تاوتي: "إن ما يعد من قبيل المسلم به لدى العديد من المؤرخين هو أن جل الجزائريين كانوا يعرفون القراءة والكتابة. فميشال هابارت (Michel HABART) يقول بوجود (100) مدرسة في مدينة الجزائر، و 85 مدرسة في قسنطينة، و 50 مدرسة في تلمسان، كما يذكر وجود عشر جامعات عبر أرجاء التراب الوطني عام 1830"⁽²⁾.

ويؤكد هذه الحقيقة أيضاً مصطفى الأشرف بقوله: "قد صرح أحد الجنرالات الفرنسيين يوم 1934/01/20، أمام غرفة النواب: بأن كل العرب بالتقريب يعرفون القراءة والكتابة."⁽³⁾

كما تؤكد المؤرخة الفرنسية ايفون توران (Y.TURIN) في نقلها عن العديد من ضباط الجيش الفرنسي بأن التعليم العام كان منتشرًا على نحو واسع، وبأن معظم القبائل في الريف والأحياء في المدن كان لها معلومها قبل الاحتلال الفرنسي، وقدم أحد هؤلاء الضباط ويدعى لاموريسيار (LAMORICIEURE) في تقرير له بعض المعلومات عن الوضعية التعليمية السابقة للغزو حيث يقول: "في مقاطعة تلمسان وحدها، كان يوجد بالمدينة ثلاثة معاهد، و خمسون مدرسة لأثني عشر أو أربعة عشر ألف نسمة، و في الريف كانت توجد ثلاثون زاوية متفاوتة من حيث الشهرة لحوالي مائة وخمسة وعشرين ألف نسمة، وكان بكل دوار مدرسة.

وكان يتلقى ألفا (2000) تلميذ تعليمًا ثانويًا، وست مائة (600) تلميذ يواصلون تعليمهم العالي. وكانت كل مؤسسة من هذه المؤسسات تمتلك مكتبتها الخاصة"⁽⁴⁾.

كما تضيف المؤرخة في مكان آخر شهادة أدلى بها كاريت (Carette) (والي بجاية) حيث سرد الوقائع التالية: " طلب أهالي بجاية مقابلي وعند استقبالهم لم يشتكوا لي لا من حجز ممتلكاتهم ولا من يؤسهم الشديد، بل قالوا: «أصلحوا لنا مسجدنا وامنحونا مدرسة لائقة، وادفعوا أي راتب لمعلمها حيث يتعذر علينا دفعه، هذا كل ما نطلبه منكم " لقد تأثرت أيما تأثر بوجود مثل هذه التضحية و الايثار الى جانب عوز وفاقه شديدين بمثل هذه الحدة. ووعدهم بأن أتوسط لهم بقوة نظرا لمشروعية تلك الرغبات"(5)

وهذا يدل على استمرار تمسك الجزائريين في كل أنحاء الوطن بطلب العلم باللغة العربية الذي يعتبرونه فرض عين في ثقافتهم العربية الإسلامية التي تقضي بأن " طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة"، هذه الثقافة التي تشربوها خلفا عن سلف منذ اعتناقهم الجماعي للإسلام في القرن السابع الميلادي وتعربهم تبعا لذلك، باستبدالهم لغة القرآن الكريم بلغة الطليان والبيزنطيين المحتلين ! وهذا ما يؤكد و. ماركاي (W.Marcais) حيث يقول:" في القرن السابع للميلاد انفصل البربر عن الغرب ليتصلوا بالشرق بصفة كاملة وبلا رجعة، ويبدو أن ذلك تم دون نزاع داخلي أو أزمة ضمير. وقد استطاع الحكام الجدد، العرب فيما بعد، أن يتخلوا ممارسة الحكم عليه، بعدما تمكنوا من تعريبه تعريبا كاملا بحيث يمكننا اليوم ان نعتبر بلاد المغرب في مجموعه جزءا أساسيا ومتأصلا في العروبة "(6)

إن هذه الشهادات القليلة كافية للدلالة على أن التعليم كان منتشرا بشكل واسع وباللغة العربية وحدها، وبأن الجزائر قبل 1830 لم تشك من أي نوع من التأخر في مجال تربية أبنائها وتعليمهم بلغتهم الوطنية كما هو شأن جميع الدول ذات السيادة في ذلك الوقت.

ويؤكد هذا المعنى المؤرخ الفرنسي بولارد (Poulard) حيث يقول: « كانت الجزائر فيما مضى تضم معاهد علمية عظيمة الشأن في الفلسفة والآداب والعلوم والطب وقواعد اللغة والقانون الاسلامي وعلم الفلك..كل هذه العلوم كان يقوم بتدريسها أساتذة كبار من الجزائريين كما كانت هناك مدارس عديدة مخصصة لتعليم القضاء الشرعي والعلمي. وكان الملوك يختارون مستشاريهم من صفوة المتعلمين من خريجي تلك المعاهد..إلى أن يقول: ولقد أحدث وجود الفرنسيين اضطرابا بالغا بين هؤلاء المفكرين والأدباء واضطر معظم العلماء والفقهاء الى ترك وظائفهم، كما شنت شمل التلاميذ الذين اضطروا الى السعي وراء العلم في السر بعد أن كانوا يتعلمونه في حرية كاملة "(7).

وإذا علمنا أن التعليم كله كان باللغة العربية، كما هو ثابت، عرفنا مدى انتشارها في الجزائر قبيل الاحتلال الفرنسي كلغة وطنية ورسمية، وتدل على ذلك المعاهدات التي أبرمت بين الجزائريين وقادة الاحتلال الفرنسي حيث كتبت كلها باللغتين العربية والفرنسية (وليس التركية) (8). كما كانت العربية هي

اللغة الرسمية المستعملة خلال حكم الأمير عبد القادر في المناطق التابعة لدولته التي استمرت حوالي 17 سنة بعد الاحتلال، فضلا عن أن الأمير نفسه كان شاعرا وأديبا دون أن يتلقى أي تعليم خارج بلدته الصغيرة في ناحية معسكر، وهذا يؤكد انتشار وازدهار اللغة العربية في الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي الذي شن حربا شعواء على اللغة العربية بعد ذلك بكيفية قل نظيرها في كافة المستعمرات الأخرى في التاريخ المعاصر كما سنبين لاحقا، وقد فعلت ذلك بكيفية متوازنة مع محاولة فرض لغتها القومية بمجرد تمكنها من بسط سيطرتها على بعض المناطق من البلاد ورفع علمها على مباني إدارتها.

ثانيا: فرض اللغة الفرنسية على الشعب الجزائري

لقد ظلت فرنسا طوال احتلالها للجزائر تعمل بجد وتسخر كل إمكانياتها المادية والمعنوية من أجل جعل الجزائر قطعة لا تتجزأ من التراب الفرنسي أرضا ولغة وثقافة ودينا، وقد انتهج قادة الاحتلال لذلك سياسة الفرنسية وهي إحلال اللغة الفرنسية محل اللغة العربية في جميع مجالات الحياة حتى يصبح المجتمع الجزائري فرنسي اللسان والثقافة، وينقطع بذلك عن تاريخه، ويفقد مقومات شخصيته الوطنية والقومية تدريجيا، ويذوب في بوتقة الأمة الفرنسية. على اعتبار أن اللغة هي أساس الهوية وروح القومية في كل شعب ولا زوال لأي شعب في الدنيا إذا بقي متمسكا بلغته، ولا بقاء له كشعب موحد الهوية والكيان إذا زالت لغته القومية من حياته اليومية. فاللغة هي الهوية واللغة هي الجنسية، كما تعتبر اللغة أيضا من أهم مظاهر السيادة في كل دولة عصرية. ولذلك جاء في إحدى التعليمات الصادرة إلى حاكم الجزائر غداة الاحتلال "إن إيالة الجزائر لن تصبح حقيقة (مملكة فرنسية) إلا عندما تصبح لغتنا هناك قومية، والعمل الذي يترتب علينا انجازه هو السعي وراء نشر اللغة الفرنسية بين الأهالي إلى أن تقوم مقام اللغة العربية الدارجة بينهم الآن"⁽⁹⁾، وهكذا شرعت الإدارة الاستعمارية في تطبيق سياسة الفرنسية في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية مبتدئة بمجال التعليم. وعن فرنسا التعليم يقول المؤرخ الجزائري أحمد توفيق المدني "كان التعليم أيام الحكومة الفرنسية استعماريًا بحثا لا يعترف باللغة العربية ولا يقيم لوجودها أي حساب. التدريس في جميع مراحل التعليم"⁽¹⁰⁾.

فقد كان التعليم كله باللغة الفرنسية - إذن - بقصد تنشئة أفراد المجتمع الجزائري على اللغة الفرنسية وحدها، أملاً في أن يتأثروا بها ويندمجوا في ثقافتها مثل الفرنسيين في فرنسا، ولذلك لم تكتف الإدارة الاستعمارية بفرض اللغة الفرنسية وحدها في التعليم الرسمي في الجزائر فحسب، بل كانت تطلب من الأعيان الجزائريين أن يرسلوا بأبنائهم إلى فرنسا ليتعلموا اللغة الفرنسية، وعن ذلك يقول المؤرخ الجزائري حمدان بن عثمان خوجة الذي عاصر كل أحداث الغزو الفرنسي: "... وبهذه المناسبة جمع السيد (كادي دوفو) المجلس البلدي، وكنت عضوا فيه.. لتهنئة الجنرال (كلوزيل) بالعودة سالما، وعلى أثر الزيارة

أخبرنا بالتقارير التي وصلته، وقال بأنه عملا على راحته وللتدليل على الثقة للحكومة الفرنسية، يجب أن نجمع على الأقل (50 طفلا) من أبناء الأعيان يبعثون الى فرنسا ليتعلموا اللغة... أيد شيخ البلدية هذا الطلب واقترح أن يشرع في تنفيذه وقال: أن رفض ارسال الأطفال الى فرنسا يعتبر خروجاً عن طاعة الفرنسيين، والذي لا يريد الامتثال الى هذا الإجراء يجب أن يخرج من مدينة الجزائر⁽¹¹⁾.

وكان الهدف من المطالبة بإرسال الأطفال الى فرنسا هو الإمعان في تكوين نخبة من الجزائريين الذين يتعلمون باللغة الفرنسية حسب خطط مرسومة، بعيدين عن بيئتهم اللغوية والثقافية.. فيعودون الى أهلهم مفرنسين فرنسة كاملة فيعملون على نشر اللغة الفرنسية وترسيخ أقدام الاستعمار في البلاد ووضع النواة الأولى لأجيال الاستحلال الفرنسي في الجزائر!.

وزيادة على جعل التعليم باللغة الفرنسية، ومحاولة تكوين النخبة المفرنسة من الجزائريين الذي يساعدون على نشر اللغة الفرنسية بين أهلهم، كما قلنا.. فرضت اللغة الفرنسية في الإدارة والمحيط الاجتماعي وأجهزة الإعلام فرضاً بكل وسائل الترغيب والترهيب، فأصبحت الفرنسية هي اللغة الرسمية في الإدارة وفرضت على المدن والمؤسسات أسماء جديدة لقادة الاحتلال من أمثال (بيجو) و(كلوزيل) و(لافيجري) ولأعلام الفكر والأدب الفرنسي مثل (ديكارت) و (فكتور هيجو) و (لامارتين) .. وكانت تهدف سياسة الفرنسية من وراء ذلك كله إلى جعل البيئة الثقافية الجزائرية قطعة من البيئة الثقافية الفرنسية حتى يكون لفرنسة التعليم سند من فرنسة الإدارة والمحيط الاجتماعي، لأن فرنسة التعليم بدون فرنسة الإدارة والمحيط عديمة الجدوى، كما أن فرنسة المحيط والإدارة بدون فرنسة التعليم أيضا لا تؤدي الغرض المطلوب من سياسة الفرنسية الكاملة للمجتمع الجزائري، وهي الغاية القصوى التي كانت تهدف الى تحقيقها الادارة الفرنسية لتحقيقها من وراء كل تلك المحاولات والإجراءات التعسفية. ونذكر من القرارات التي أصدرتها السلطات الفرنسية لفرنسة الإدارة الجزائرية، قرار 1849 الذي يقول نصه " إن لغتنا هي اللغة الحاكمة.. فان قضاءنا المدني والعقابي يصدر أحكامه على العرب الذين يقفون في ساحته بهذه اللغة. وبهذه اللغة وحدها يجب أن تكتب جميع العقود وليس لنا أن نتنازل، عن حقوق لغتنا. فان أهم الأمور التي ينبغي أن يعتنى بها قبل كل شيء هو السعي وراء جعل اللغة الفرنسية دارجة وعامة بين الجزائريين الذين قد عقدنا العزم على استمالتهم اليها وإدماجهم فينا وجعلهم فرنسيين"⁽¹²⁾.

وعن وضعية التعليم خلال السنوات الأولى للاحتلال يقول الدكتور صديق تاوتي: "اهتمت السلطات الجديدة منذ البداية بقضية التعليم، غير أن الجميع يعلم بأن غزو البلاد لم يكد أمراً هيناً، إذ أن جيوش الاحتلال قضت حوالي نصف قرن لإخضاع الأهالي للسلطة الفرنسية. إن " حالة الاحتلال " كانت في

نظر البعض تجعل من إنشاء المدارس أمرا سابقا لأوانه، بينما كان يرى البعض الآخر " ضرورة البدء في حل مشكل اللغات قبل التفكير في التعليم".

ويبدو في نظر الجميع بأن أول أمر كان يمكن القيام به هو تعليم الفرنسية للعرب والعربية للأوروبيين، وكان الكثير من هؤلاء المسؤولين يعتقد أن الصيغة الأولى أنسب من الثانية. وكانت المعجزة الحقة التي ينبغي إنجازها تكمن لدى البعض في احلال اللغة الفرنسية محل العربية بالتدريج، هذه الفرنسية التي راهنوا على سرعة انتشارها في أوساط السكان الأصليين. غير أن هذا الرهان سرعان ما خيب آمال أصحابه كما تثبت ذلك إيفون توران بقولها: " إذا كانت دراسة اللغة العربية تعد بالنسبة للعرب وسيلة للوصول الى كل شيء، فسينكبون عليها وحدها ويعزفون عن اللغة الفرنسية التي لا يظهرون إزاءها إلا ميلا قليلا. وقد يكون من الأنسب، على الأقل لتشجيع تدريس لغتنا، أن نجعل العرب يعتبرونها الوسيلة الوحيدة للنمو والرقى"(13).

أ - هدم المدرسة العربية:

وأمام هذا الوضع ما كان على سلطات الاحتلال الا أن تعمل على تقليص تعليم العربية من خلال هدم المؤسسات القديمة القائمة، وهذه بعض الأمثلة الواردة في كتاب (إيفون توران) حيث تقول: "أن في "بون" (عناية) تبدو الكارثة أكبر بكثير، فقبل وصول الفرنسيين كانت توجد 39 مؤسسة للتعليم العمومي، وزاويتان اثنتان و 37 مسجدا. ولم يبق في هذه المدينة إلا ثلاث مدارس فقط من 39 مدرسة"(14).

ودائما حسب نفس الباحثة، فإن عدد المدارس في قسنطينة تقلص من 90 مدرسة أي 30 فقط(15) وعلاوة على هدم وسائل التكوين راحت سلطات الاحتلال تطارد رجال التعليم بلا هوادة للقضاء على نشاط المؤسسات التعليمية الموجودة والتي كانت في نظرها تنشر إيديولوجية وطنية مناهضة لمصالح الاستعمار(16).

وهو ما يؤكد المؤرخ موريس فاهل (Maurice WAHIL) وهو أحد غلاة الاحتلال المتحمسين للاشعاع الثقافي الفرنسي في الجزائر حيث يقول: " لقد شرعنا بادئ ذي بدء في هدم كل المسايid تقريبا (وهي المدارس الابتدائية)، والزوايا (الريفية)، والمدارس (الثانوية)، وبعض المدارس الاسلامية الأخرى الموجودة قبل 1830، وبعدها انهمكنا في إجراء تجارب ارتجالية لم تتجر عنها سوى نتائج هزيلة وأحيانا سلبية"(17).

ويذهب ش.ر. أجبرون الى ابعد من ذلك حيث يقول: " لم يفلح ما يسمى بسياسة الادمج إلا في القضاء على التعليم الإسلامي والحد من انتشار التعليم الفرنسي"(18).

ب - إنشاء المدرسة الاستعمارية:

إن الحاكمين بأمرهم في الجزائر لم يكونوا كلهم على اتفاق بشأن التعليم الذي ينبغي أن يعطى للسكان الأصليين. وحتى بعد 1900 فإن المستعمرين (الكولون) كانوا يعتقدون بأن التعليم الاجباري للفرنسية قد يعطل ايجاد حل للقضية الجزائرية بدل أن يعجل به⁽¹⁹⁾.

وكان مدير رابطة التعليم يقول: " ما دام تعليم السكان الأصليين يعد مهمة سياسية بدلا من أن يكون مهمة تعليمية فإنه من الأليق والأنسب، إذا ما أردنا أن يكون السكان الأصليون مطيعين دون تردد، إحداث تعليم خاص لا يوكل بمقتضاه الأطفال الى مدرسين حائزين على جميع أنواع الشهادات، بل الى ممرنين من الأهالي تكون مدارسهم عبارة عن أكواخ تتراوح قيمتها بين 150 و200 فرنكا على أكثر تقدير"⁽²⁰⁾.

وبخصوص المدارس- الأكواخ - فإن الأمر كان يتعلق - على حد تعبير ف. كولونا (F.COLONNA) "بتوفير التعليم بسرعة وبأقل تكلفة للكثير من الأطفال وذلك عن طريق تلقين تعليم بدائي زهيد في مدارس تتألف من قسم واحد، مبنية على شكل نموذج المدارس القرآنية، وذلك بواسطة ممرنين لا يملكون إلا شهادة التعليم الابتدائي. وقد تم فتح 214 مدرسة ملحقة من سنة 1908 الى سنة 1914 وهو تاريخ انتهاء التجربة بفشل ذريع"⁽²¹⁾

1- رفض المدرسة الاستعمارية:

يقول الدكتور تاوتي: "إذا أردنا ضبط الأمر، نلاحظ بأنه من الصعب إنشاء مدرسة جديدة تحل محل المدرسة التي هدمت، خاصة وأنه ينبغي استعمال لغة أخرى غير لغة السكان الأصليين الذين سيظلون - فضلا عن ذلك - يتمردون على هذا التعليم الذي يبدو لهم مشكوكا فيه على أكثر من صعيد. إن لغة المحتل هي لغة الكافر ولغة الذي يحارب الدين الإسلامي ويخرب بيوت العبادة والمساجد.

وإذا كان البعض لا يستطيعون الرضوخ للسيطرة، فمان البعض الآخر كانوا يخشون الذوبان ولم يكونوا يطبقون تعلم لغة أخرى غير لغة القرآن."⁽²²⁾

وقد نقلت (ف. كولونا) عن كتاب "مائة ديوان وديوان" المذكور في "عمل فرنسا في الجزائر كما يراه السكان الأصليون" (نشرية جمعية الجغرافيا بالجزائر، 1910، ص. 176) ما نصه: "إن هذا الحكم يهدف إلى وضع حد لدراسة القرآن في مدارسنا بهدف فصلنا شيئا فشيئا عن ديننا، ويتفنن في بذل المجهودات لتلقين اللغة الفرنسية لأبنائنا لجعلهم مرتدين. كما يسعى جادا إلى تطبيق هذا المرسوم (مرسوم 1892). وسيعرف كيف يضيق على معلمي المدارس القرآنية لإرغامهم على إنهاء دروسهم وقت بدء دروس المدرسة الفرنسية. ما هي المناورات التي لم يلجأوا إليها للحد من تعلم القرآن. فكل سنة كانت هناك

تهديدات جديدة موجهة للمعلمين "(23).

غير أن كل تلك المحاولات والاستمالات والأساليب المختلفة التي توختها الإدارة الاستعمارية لتذويب المجتمع الجزائري في بوتقة وهوية الأمة الفرنسية.. لم تأت بالنتائج المتناسبة مع الجهود التي بذلت من أجلها. وكان الحائل الأكبر دون تحقيق الفرنسية بالكيفية التي رامها قادة الاحتلال هو الاختلاف الجذري في العقيدة الدينية، وما نتج عن ذلك من اختلاف ثقافي وحضاري جعل من المجتمع الفرنسي والمجتمع الجزائري نقيضين حقيقيين يفرقهما كل شيء، وقد عبر عن هذا التناقض الإمام عبد الحميد بن باديس بقوله الشهير: " لو وضع لحم مواطن جزائري ولحم مواطن فرنسي داخل قدر واحد لطار أحدهما وبقي الآخر!" ولم يخف على الإدارة الاستعمارية هذا الاختلاف الجوهرى الذي بقي كالجدار الحديدي في وجه الفرنسية فأخذت تخطط للقضاء على هذا "العائق" وانتجت الادارة الفرنسية لذلك ثلاث سياسات هي:

(أ) . محاولة التفرقة بين أهالي المناطق المختلفة داخل الوطن على أساس اللهجات والاعراق الوهمية..

ونشطت الأبحاث والدراسات الأنثروبولوجية (بتوجيه من الادارة الاستعمارية) لمحاولة اثبات الفوارق العرقية والثقافية بين من كانت تدعى أنهم البربر (وهم الناطقون محليا باحدى اللهجات البربرية) والعرب (وهم الناطقون بالعربية) وكانت فرنسا تدعى أنها وريثة الحضارة اللاتينية التي شيدها الرومان في شمال أفريقيا و"اغتصبها" العرب الفاتحون..وما فتئت طوال عهد الاحتلال تسعى للتفرقة بين الأهالي واستعداد بعضهم على بعض، حتى تتجس سياسة الفرنسية بين من كانت تدعى أنهم من أبناء عمومتهما أحفاد القديس أغسطين، وبالرغم من أن فرنسا هؤلاء الذين تسميهم بالبربر لا تمثل أي وزن ديمغرافي بالنسبة لمجموع السكان، إلا أنها تعتبر جزءاً من الخطة الشاملة المرسومة للفرنسة الكلية، كما تعتبر عاملاً قوياً لتفتيت وحدة المجتمع. وتفننا في أساليب التفرقة والشقاق أحدثت الادارة الفرنسية قناة إذاعية للإرسال باحدى اللهجات البربرية، (هي لهجة بلاد القبائل الكبرى) وهي المنطقة التي كان يراهن قادة الاحتلال على أنها ستتفرنس وتنطلق منها شرارة البعث الفرنسي الموعود لوصل الأحفاد بالأجداد (الرومان)، وقد أولاهما اهتماماً خاصاً دون المناطق الأخرى التي توجد بها أقليات تستعمل إحدى اللهجات البربرية (الأمازيغية) في الحياة اليومية على الصعيد الشفهي سواء في بلاد ميزاب والتوارق في الجنوب، أم الأوراس في الشرق، أم الرقيبات في الغرب.. وفي هذا الخصوص يقول ساطع الحصري "زعم رجال الحكم وصناديد الاستعمار أن البربر لم يكونوا مسلمين تماماً، ولذلك لم يكن من العسير تفريقهم عن العرب ثم استمالتهم إلى فرنسا، ولهذا السبب أكثر فرنسا من انشاء المدارس في المناطق المسكونة بمن تسميهم البربر.. غير أنها منعت فيها التكلم بغير اللغة الفرنسية "(24).

ولكن وغم كل هذه الجهود المتواصلة من طرف الإدارة الفرنسية لتحقيق هذا الهدف فلم تظفر إلا بالقليل طيلة عهد الاحتلال الذي دام قرناً وثلاث قرن، ولم يتزحزح أثناء كل تلك الفترة الطويلة من كانت تسميهم بالبربر عن شعورهم بالانتماء إلى الأمة المحمدية (دينا ولسانا)⁽²⁵⁾، والدليل على ذلك تلك المئات من المساجد والكتاتيب والزوايا التي كان يشيّدُها الأهالي (في منطقة القبائل الكبرى بالذات) لتعليم أبنائهم الدين الإسلامي واللغة العربية مع امتناع الغالبية منهم (شأن جميع أفراد المجتمع الجزائري في كافة أنحاء الوطن) عن إرسال أبنائهم إلى المدارس الرسمية الفرنسية. وأصدق برهان على ذلك أن نسبة الأمية في منطقة بلاد القبائل (التابعة لولايتي تيزي وزو وبجاية حالياً) لم تختلف في يوم من الأيام عن نسبة الأمية في مختلف مناطق البلاد الأخرى اختلافاً يدل على نجاح الفرنسية في هذه المنطقة دون غيرها حتى السنوات الأولى من الاستقلال !

ب . الإدماج: ويعني اعتبار الجزائريين (نظرياً وقانونياً) فرنسيين يتمتعون بالحقوق السياسية التي يتمتع بها الفرنسيون داخل بلادهم وخارجها، ويتلقون التعليم الذي يتلقونه.. وأن تكون الجزائر أقليماً فرنسياً تتشكل من مقاطعات، وتتجزأ إلى مديريات كما تتشكل وتتجزأ . إدارياً . كل الأقاليم الفرنسية، والغاء كل ما يفصل باريس عن المقاطعات الجزائرية، أو ما يميز بينها.. إذ أن كل تمييز (بين الجزائر وفرنسا) يعد مظهراً قومياً غير مرغوب فيه وغير شرعي في نظر الإدارة الفرنسية⁽²⁶⁾

وكما نلاحظ فإن الإدماج إلى جانب كونه وسيلة فعالة من وسائل الفرنسية اللغوية والثقافية، فهو سد منيع أمام أية محاولة من طرف الجزائريين للمطالبة بالاستقلال عن الكيان الفرنسي.

وهو كما يبدو في ظاهره مفيد لتحقيق المساواة بين الجزائريين والفرنسيين في الحقوق والواجبات..ولكن في الواقع كان شيئاً آخر تماماً! فهو أشبه ما يكون بحال الفلسطينيين تحت الاحتلال الصهيوني في الوقت الحاضر !

فالجزائريون من حيث القانون الدولي فرنسيون، يقومون بواجباتهم ككل المواطنين الفرنسيين⁽²⁷⁾ ولكن من حيث المعاملات في الواقع ومن حيث الحقوق فهم في أدنى المراتب تحت اليهود الإيطاليين والأسبان والمالطيين الذين وطنتهم الإدارة الفرنسية في الجزائر، وأنعمت عليهم بجنسيتها ليصبحوا أسياداً على أهل البلاد الأصليين. ومن وراء سياسة الإدماج، ربطت الإدارة الفرنسية منح الحقوق الكاملة للجزائريين.. بتخليهم عن أحكام الشريعة الإسلامية في الأحوال الشخصية، وقبولهم لأحكام القانون المدني الفرنسي، وذلك لاغراء أو إرغام الجزائريين عن الارتداد عن الدين الإسلامي . تدريجياً . وهو العائق الذي تمحور حوله كل النشاط الاستعماري ورسمت من أجله المخططات ووضعت السياسات الصريحة والملتوية منذ بداية الاحتلال، وما تزال سارية حتى الآن مع انتقال المبادرة من الاحتلال الفاعل إلى نواب الفاعل !

والحقيقة أن سياسة الإدماج قد فشلت في الجزائر، وظل الحائل الأكبر دون نجاحها، هو تمسك أفراد المجتمع الجزائري بقانون الأحوال الشخصية الاسلامي الذي اشترطت الادارة الفرنسية التخلي عنه لمنح الجزائريين جميع الحقوق مثل باقي الفرنسيين. وقد عبر الامام عبد الحميد بن باديس عن ذلك موجها خطابه الى الفرنسيين، وبعض الجزائريين المتفرنسين الذين استهواهم الإدماج وأصبحوا يدعون له بين أهليهم..فأنشد أبياته الخالدة:

شعب الجزائر مسلم	إلى العروبة ينتسب
من قال حاد عن أصله	أو قال مات فقد كذب
أو رام ادماجا له	رام المحال من الطلب

(ج) . التنصير: وإذا كان الدين الاسلامي هو الحائل دون نجاح سياسة التفرقة والإدماج والفرنسة.. فان الاستعمار لم يفتأ (منذ الوهلة الأولى للاحتلال) يخطط للقضاء على هذا الدين، فانتهج لذلك سياسة (التنصير) وتتمثل في اخراج المجتمع الجزائري عن دينه، باغرائه أو إرغامه على اعتناق الديانة المسيحية التي تخول له الحصول على الحقوق مثل أفراد المجتمع الفرنسي (ويتحقق بذلك الادماج الذي حال تمسك المجتمع الجزائري بقانون الأحوال الشخصية الاسلامي دونه)، وفي موضوع التنصير وعلاقته بالفرنسة يقول الباحثة ساطع الحصري: "لقد أظهر كتاب فرنسا وخطباؤها نزعتين أساسيتين عند تقرير السياسة التي يجب اتباعها في الجزائر عند بداية الاحتلال وهما: التنصير والفرنسة، وتعبير أوضح: العمل على اقامة الديانة المسيحية محل الديانة الاسلامية واحلال اللغة الفرنسية محل اللغة العربية. وكانت هاتان النزعتان تتآزران في أذهان الكثيرين من الفرنسيين لأنهم كانوا يرون أن التنصيريساعد على الفرنسية كما أن الفرنسية تسهل التنصير"(28).

ويؤكد هذا المعنى تصريح لسكرتير الحاكم العام الفرنسي للجزائرعام 1832 حيث قال "ان أيام الاسلام قد دنت وفي خلال عشرين عاما لن يكون للجزائر إله غير المسيح، ونحن اذا أمكننا أن نشك في أن هذه الأرض تملكها فرنسا، فلا يمكن أن نشك على أي حال بأنها قد ضاعت من الاسلام والى الأبد"(29)

وإذا كانت سياسة التنصير وسيلة للفرنسة وهدفا من أهداف الاستعمار الفرنسي في الجزائر فلم يكن تطبيقها بالشيء الهين في مجتمع كالمجتمع الجزائري خال من الطوائف الدينية متمسكا بالإسلام كنتمسكه بحقه في الحياة وحبه لها!

ولذلك عمدت إدارة الاحتلال إلى طرق في منتهى الخطورة والالتواء والخبث لبلوغ هذا الهدف منها:

1- تكثيف نشاط الإرساليات الدينية المسيحية التي أخذت تتوافد على القطر الجزائري تحت مختلف

الأشكال والأسماء من هيئات تعليمية، وجمعيات خيرية.. وأظهرت نشاطا خاصا في ميادين الخدمات الاجتماعية وتغلغت في المناطق الأكثر فقرا لإغراء الأهالي بالمساعدات المادية واستدراجهم إلى الدين الجديد. وامعانا في التمويه وتسهيل احتكاك هؤلاء القساوسة بمختلف الفئات الاجتماعية أطلقوا على أنفسهم اسم: (الأباء البيض) فكانوا يرتدون ثيابا بيضاء وبرانيس مثل الأهالي تماما، بل كانوا بلباسهم ذلك أشبه برجال الدين الإسلامي ومشائخ الزاويا إلى حد بعيد! مع أن القساوسة في فرنسا يرتدون اللباس التقليدي الأسود، و لم يرتدوا اللباس الأبيض - في علمنا - الا في الجزائر! غير أن هذه السياسة لم تأت بأية نتيجة تذكر مع أفراد المجتمع من الكهول ولذلك عمدت بعد ذلك إلى:

2- التركيز على تنصير الأولاد الصغار وخاصة اليتامى والمشردين، وأبناء الفقراء.. حيث كانوا يغرونهم بكل الوسائل لاستجلابهم وتنشئتهم على الديانة المسيحية، وقد نشط الأباء البيض في اصطياذ هؤلاء الأطفال وجمعهم في ملاجئ أنشئت لهذا الغرض، نذكر من أهمها ملجأ (ابن عكنون) و(القديس ميشال) و(بيت بوفاريك) التي كانت تضم حوالي 250 طفلا. وفي سنة 1867 شرع الكاردينال (لافيجري) الذي أسس (بيت بوفاريك) في تنفيذ خطة كبيرة لتنصير الأطفال الجزائريين، فكتب في مقدمة برنامجه: "علينا أن نجعل من الأرض الجزائرية مهدا لدولة عظيمة مسيحية أعني بذلك فرنسا أخرى يسودها الإنجيل دينا وعقيدة، فهذه هي آيات الله"⁽³⁰⁾.

ومن أخطر ما فعله هذا الكاردينال أنه كان ينصر الأطفال ثم يجعل منهم (آباء بيضا) ليتولوا الدعوة إلى الديانة المسيحية بين أهليهم، وكان ذلك تنفيذا لتوجيه (لوفيو) سكرتير المارشال بيجو الذي قال في تصريح له في سنة 1838 "إن العرب لا يطيعون فرنسا الا إذا أصبحوا فرنسيين ولن يصبحوا فرنسيين الا إذا أصبحوا مسيحيين"⁽³¹⁾.

ونخلص إلى القول إن كل تلك المحاولات الذكية والخطيرة التي لم تعرف الفتور، ولم يعرف أصحابها اليأس طلية عهد الاحتلال.. لم تحقق نجاحا يذكر في مجال التنصير لأن رسوخ العقيدة الإسلامية في قلوب الجزائريين وتمسكهم بلسان القرآن كان أكبر وقاية لهم من الفرنسة والتنصير. ويؤكد ذلك (ميليه) في كتابه (اللغات في أوروبا الحديثة) حيث يقول: "إن اللغة العربية لم تتراجع عن أرض دخلتها لتأثيرها الناشئ عن كونها لغة دين ولغة مدنية، وعلى الرغم من الجهود التي بذلها المبشرون، ولمكانة الحضارة التي جاءت بها الشعوب النصرانية لم يخرج أحد عن اقتناع وطوعية من الإسلام إلى النصرانية"⁽³²⁾

والملاحظ أن هذا الكلام وإن لم ينطبق كلية على مناطق مثل أسبانيا وصقلية، ومالطا.. التي سادت فيها العربية واستؤصلت بحد السيف.. فإنه ينطبق كلية على الجزائر وبلدان المغرب العربي عموما حيث ما يزال الصراع على أشده في هذه المسألة رغم اختلال موازين القوى! وإن كل ما وقع وسيقع في الجزائر

مستقبلا لا يخرج في حقيقته عن هذا العامل الديني واللغوي (الحضاري والشخصاني) بين الجزائر العربية المسلمة والجزائر الفرنسية المسيحية أو اللاتينية !

ثالثا: شن الحرب الشعواء على اللغة العربية ورجالها ومؤسساتها

ما كان لإدارة الاحتلال أن تحقق أية نتيجة تذكر في مجال الفرنسية لو أبقت على المؤسسات التعليمية الرسمية والأهلية التي كانت تزخر بها البلاد غداة الغزو (كما سبق الذكر)، ولذلك كان عليها أن تقوم بمهمة مزدوجة للوصول إلى غرض الفرنسية المنشود. ومن ثم تصدت لمحاربة اللغة العربية باعتبارها منافسا للغة الفرنسية، فكانت الإدارة الفرنسية تمنعها عن الأهالي من جهة، وتقدم اللغة الفرنسية كبديل لها من جهة أخرى، حتى تضع الجزائريين في موقف الاختيار بين الفرنسية أو الجهل، وقد فضل العديد منهم أن يبقى أولادهم أميين على أن يرسلوا بهم إلى المدارس الفرنسية لتعلم لغة الكفار (على حد تعبيرهم في ذلك الوقت)، وتنفيذا لهذه السياسة شرعت الإدارة الاستعمارية في القضاء على مراكز الثقافة واللغة العربية المتمثلة في المدارس الرسمية والمعاهد والزوايا التي كانت قائمة في مختلف أنحاء البلاد، كما قلنا. وفي هذا يقول الدكتور تركي رابح "... فالبعض منها حوله إلى معاهد للثقافة الفرنسية، وبعضها سلمه إلى الهيئات التبشيرية المسيحية التي اتخذته مراكز لنشاطها في هدم عقيدة الجزائريين، والبعض الآخر قام بهدمه تحت دعوى إعادة تخطيط المدن الجزائرية، وعلى سبيل المثال كان في مدينة قسنطينة قبل دخول الاحتلال سنة 1837 ثمانون مدرسة وستة معاهد وثلاثمائة زاوية في منطقتها لم يبق منها بعد الاحتلال إلا ثلاثون مدرسة فقط" (33).

وقد اعترف (الدوق دومال) الوالي العام على الجزائر في تقرير له إلى حكومة فرنسا حيث قال: "قد تركنا في الجزائر واستولينا على المعاهد العلمية وحولناها إلى دكاكين وتكنات" (34).

وبهذه الكيفية واصلت الإدارة الاستعمارية محاربتها للمدارس العربية بدون هوادة إلى أن توصلت إلى إغلاق جميع المدارس الرسمية العربية، ولم تبق في البلاد سوى ثلاث مدارس أسستها سنة 1850 بغرض تخريج مجموعة من الموظفين في المجال الديني والقضائي والترجمة، كما كان لخريجها دور سياسي آخر يلعبونه لصاع الإدارة الاستعمارية.

غير أن القضاء على المؤسسات التعليمية العربية القائمة، ومنع تدريس العربية في المدارس الرسمية الفرنسية لم يمنع الأهالي من أن ينشؤا بمجهودهم الخاص المعاهد والكتاتيب والزوايا في مختلف أنحاء

القطر، وخاصة في المناطق الجبلية النائية، (كبلاد القبائل كما أسلفنا) ولذلك انتهجت الإدارة الغازية عدة أساليب للقضاء على اللغة العربية تدريجيا وإزالتها من واقع المواطن الجزائري وحياته الاجتماعية والإدارية والإعلامية والثقافية، ومن هذه الأساليب:

📁. حظر استعمال اللغة العربية في المجال الرسمي حظرا مطلقا. فكل الوثائق والمستندات لا تقبل في الإدارة إلا إذا كانت مكتوبة باللغة الفرنسية !

فكانت عناوين الرسائل، أسماء الشوارع، أسماء المحلات، الأماكن العامة، إشارات المرور، كل شيء باللغة الفرنسية وحدها، حتى التوقيع على الوثائق لا يقبل إلا باللغة الفرنسية !

فكان الفرد المتعلم باللغة العربية والأُمِّي في درجة واحدة أمام الدارة الفرنسية، وهذا كله لتزهد الأهالي في تعلم اللغة العربية، وإلزامهم بتعلم اللغة الفرنسية وحدها التي صيَّروها (بكل قسر وإكراه) لغة الخبز والحياة، دون بديل منافس أو منازع!

📖 - عدم السماح للأهالي بتأسيس المدارس والمعاهد لتدريس الدين واللغة العربية ولو بأموالهم الخاصة، وإذا سمحت الإدارة الفرنسية بإنشاء بعض هذه المدارس والكتاتيب فإنها تشترط ألا يدرس فيها إلا القرآن وبعض المبادئ الفقهية، مع حظر تفسير القرآن وتدريس أي من المواد الاجتماعية والقومية، كالتاريخ والجغرافيا والتربية المدنية والقومية، ولم تكن تسمح بإنشاء مثل هذه المدارس. من حين لآخر إلا تخفيفا من غضب الأهالي ومحاولة التقرب إليهم بإيهامهم أن الإدارة الفرنسية ليست ضد الدين وإنما هي ضد هؤلاء(*) الذين يتخذون من التعليم وسيلة لاستعداد الناس ضد الحكومة، ولذلك كانت دائمة الرقابة على تلك المدارس، وكلما لاحظت فيها بعض النجاح أو الخروج عن تلك الشروط (...) بادرت بإغلاقها وتغريم أساتذتها أو الزج بهم في السجون، وفي هذا يقول الإمام عبد الحميد بن باديس في مقال بعنوان: "محاربة التعليم العربي في الجزائر" وهذه حكومتنا أكبرت علينا بضع مدارس لا يأوي مجموعها ألفا من أمة تعد ستة ملايين نسمة، ولا يُعَلَّم بها أكثر من الحروف الأبجدية ومبادئ الدين ولغة أولية، وهي تهتم بحركة تعليمنا البسيط اهتمام إنجلترا باستحكامات إيطاليا وتحصيناتها للحرب" (📖)

واستمرت الحكومة الاستعمارية في ابتكار الأساليب لمحاربة اللغة العربية فأصدرت قانون 8 مارس 1938 الذي اشترطت فيه وجوب حصول المعلمين وهيئات التعليم العربي على رخصة التعليم من الإدارة الفرنسية، وقد وضعت شروطا للحصول على هذه الرخصة منها:

1- كفاءة المعلم العلمية.

2- لياقته البدنية.

3- معرفته للغة الفرنسية.

4- صلاحية المحل للتعليم وتوفر الشروط الصحية فيه⁽³⁶⁾

والشروط في ظاهرها قد تبدو منطقية، ولكن في حقيقة الأمر ما هي إلا نوع من (التعجيز الممتنع) أو حظر الجديد لتدريس اللغة العربية، حيث لم تكن تمنح هذه الرخص إلا للنادر من المعلمين وبعد الانتظار الطويل، وهي أشبه ما تكون في ذلك بشروط الإدارة الصهيونية في الوقت الحاضر في تعاملها مع الفلسطينيين من سكان القدس الشرقية في مسألة إعطاء التصاريح للبناء والتعمير وإنشاء الجمعيات الدينية والثقافية في أحيائهم الشعبية...

والإدارة الفرنسية في الجزائر، قبل هذا وذاك لا تعطي هذا التصريح إلا بعد التأكد من شخصية المعلم ومن ولاءه لإدارة الاحتلال وكانت من أقوى المبررات التي سوغت لادارة الاستعمارية إغلاق المدارس الأهلية الناجحة، ومما يؤكد النوايا المبيتة من وراء اشتراط هذه الرخص لهيئات التعليم العربي، إنها لم تشترط للمدارس اليهودية الأهلية، ولا للمدارس التبشيرية غير الرسمية، كما يلاحظ أن هذه الرخص لم تشترطها الإدارة الفرنسية للتعليم العربي إلا عندما نشطت الحركة التعليمية الأهلية (الحرّة) التي أنشأتها جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.

وفي هذا يقول الإمام عبد الحميد بن باديس: "كان شعبنا في غفلة عن مستقبل أبنائه شاملة فكانت الحكومة في تساهل مع الكتابات القرآنية مريح، وجاءت جمعية العلماء فشوقت الشعب إلى ترقية حالة تلك الكتابات المعبر عنها عندنا بالمدارس تعبيرا نقره على سبيل التقاؤل، وهنا وجدنا من الحكومة معاملة أخرى، فأصبحت لا تسمح لنا إلا برخصة ولا تمنح الرخص لطالبها لو انتظر السنين.. إلى أن يقول: بينما الأمة الجزائرية تنتظر من فرنسا منحها حق التصويت البرلماني مع بقائها على شخصيتها الإسلامية.. إذا أعداء الأمة الجزائرية وأعداء فرنسا أيضا يجمعون أمرهم، ويدبرون كيدهم فيستصدرون من الحكومة قرارا وزاريا بعقوبات صارمة على التعليم العربي، ليهدموا هذه الشخصية الإسلامية من أصلها وليقضوا على مادة حياتها.. ثم يضيف: علموا الإبقاء للإسلام إلا بتعليم عقائده وأخلاقه وآدابه وأحكامه، وإلا تعليم له إلا بتعليم لغته فناصربو تعليمها العداء، وتعرضوا لمن يتعاطى تعليمها بالمكروه والبلاء، فمضت سنوات من إغلاق المكاتب القرآنية ومكاتب التعليم الديني العربي، والضن بالرخص واسترجاع بعضها حتى لم يبقوا منها إلا على أقل القليل"⁽³⁷⁾، وإذا كان كلام الإمام عبد الحميد بن باديس الوطني المتحمس الذي يمكن أن يؤخذ عليه بعض المبالغة و"التحامل" على الإدارة الفرنسية في وصف محاربتها للتعليم العربي في ذلك الوقت (سنة 1937).. فإننا نجد الأستاذ جاك مادول، (وهو فرنسي) يؤكد نفس الكلام عن محاربة اللغة العربية في تصريح له بعد عودته من زيارة للجزائر سنة 1954 فيقول: "لقد

استوجب دهشتي الشديدة أن اللغة العربية التي هي لغة الأغلبية العظمى من سكان القطر الجزائري تعتبر أجنبية، وهذا ما جعل المسلمين من رجال جمعية العلماء وغيرها ينظمون بجهودهم الخاصة وعلى حسابهم تعليم الأمة لغتها..

ولكن تأكد لدينا أن العمل على عكس ذلك، و أن هذه المدارس الحرة هي موضع مراقبة صارمة ومعاملة شعارها سوء النية⁽³⁸⁾

3 - صدور قرار 1938 الذي عرف باسم (قرار شوطان) نسبة إلى واضعه وهو وزير داخلية فرنسا في ذلك الوقت، وقد نص القرار على اعتبار اللغة العربية لغة أجنبية ولا يجوز تعليمها في مدارس التعليم، سواء كانت حكومية أم شعبية إلا على هذا الأساس (أي أنها أجنبية) وقد اعتبر القرار تعليم اللغة العربية ونشرها بين الجزائريين محاولة عدائية لصبغ الجزائر بالصبغة العربية⁽³⁹⁾ ومن هنا اعتبرت اللغة العربية في مرحلة التعليم الثانوي أجنبية، وأقل قيمة من جميع اللغات الأجنبية الاختيارية التي كانت تدرس في المرحلة الثانوية، وتعامل دون سائر المواد التعليمية واللغات الأجنبية الأخرى باعتبارها لغة الضعيف ولغة الخصم التي ينظر إليها باحتقار شديد وحذر!

4 - ولم تكف إدارة الاحتلال باعتبار اللغة العربية لغة أجنبية ووضعها في أدنى مراتب اللغات الأجنبية الاختيارية في التعليم الثانوي، بل ابتكر مسئولو التعليم في الجزائر ما أسموه (باللغة العربية الكلاسيكية) وهي العربية الفصحى، و(اللغة العربية الحية) وهي اللهجة العامية الجزائرية. ونشط بعض أعوان الإدارة الاستعمارية (من الجزائريين مزدوجي اللغة) تحت إشراف المستشرق الفرنسي هينري بيريس (H.Peres)⁽⁴⁰⁾

في وضع بعض الكتب المدرسية باللهجة العامية الجزائرية التي هي خليط من البربرية والعربية والتركية والفرنسية والمالطية.. واعتبروها هي اللغة العربية الحية. (على اعتبار أنها هي اللغة المتداولة بين الناس) وهذا طبعا (كما يعلمه الفرنسيون قبل غيرهم) ناتج عن سياسة التجهيل التي سنّوها بمحاربة اللغة العربية الفصحى المعين الوحيد الذي تتغذى منه العامية (العربية والبربرية) بالمفردات العلمية والثقافية الضرورية للحياة اليومية والاجتماعية، وقد وصف أحد الكتاب الجزائريين هذا الوضع بقوله: "رطانة غريبة وخليط من اللغة لا هو عربي ولا بربري ولا فرنسي، وإنما هو مزج من اللغة العربية والبربرية والفرنسية، والعربية منه أقل الثلاثة مع ما هي عليه من التكسير والاختزال"⁽⁴¹⁾ ونظرا لأن اللهجات العامية الجزائرية تختلف في مفرداتها من منطقة إلى أخرى فكانت تلك الكتب المدرسية المؤلفة بالعامية تحدث اضطرابا كبيرا للطلبة في الامتحانات، وكمثال على خطورة هذه السياسة الهادفة - أساسا - إلى القضاء على البقية الباقية من آثار العربية الفصحى بقواعدها وآدابها.. أذكر أن أحد الجزائريين من شرق البلاد قد

قصّ عليّ واقعة حدثت له شخصيا في الامتحان الشفوي للبيكالوريا (سنة 1956) عندما كان طالبا، حيث طلب منه الأستاذ الممتحن ترجمة نص من اللهجة العامية إلى اللغة الفرنسية، ووردت في النص عبارة (كابوس) فترجها الطالب بـ Cauchemar (أي حلم مزعج) غير أن الأستاذ خطّاه مصححا له الترجمة بـ Pistolet (أي مسدس) وكان الطالب يجهل تماما هذا المعنى الدارج لكلمة (كابوس) في ناحية (قسنطينة) بالشرق الجزائري، التي يطلق فيها على (المسدس) باللهجة العامية هناك اسم (بشطولة) (وهو كما نلاحظ من أصل الكلمة الفرنسية Pistolet) أما كلمة (كابوس) فهي مستعملة فعلا في اللهجة العامية الجزائرية بمعنى (مسدس) ولكن في مناطق غرب البلاد ووسطها^(*).

5. ولكن ما كان للغة العربية أن تزول من الجزائر مهما أضعفت وحوربت بشتى الأساليب، ما دام الإسلام منتشرا وما دام المجتمع الجزائري متمسكا به كأقوى ما يملك من الوسائل للمحافظة على شخصيته المتميزة عن شخصية المحتل الفرنسي وثقافته، ولذلك وضعت الإدارة الاستعمارية الإسلام في جبهة واحدة مع اللغة العربية اعتقادا منها بأن بقاء أي واحد منهما في الجزائر يبقى على الآخر، وأخذت في محاربته منذ بداية الاحتلال. فقد جاء في المادة الخامسة من وثيقة الاستسلام التي وقعها (دو بورمون) قائد الغزو الفرنسي وحسين باشا باي الجزائر في 1830/7/5 "أن الدين المحمدي سيبقى معمول به مثلما كان سابقا.. وأن دين هذا الشعب وممتلكاته وتجارته وصناعته ستبقى محترمة"⁽⁴²⁾

غير أن هذه المعاهدة لم يشهد لها التاريخ وجودا في واقع الجزائر المحتلة.. حيث ما لبث الحكام الفرنسيون أن استولوا على معظم المساجد بالجزائر العاصمة وأخضعوا لقراراتهم الدين الإسلامي ورجاله، والتعليم ورجاله، كما استولوا بعد ذلك على الأوقاف الإسلامية باعتبارها المورد الأساسي للإنفاق على المساجد، وإنشاء المدارس الأهلية لتعليم الدين واللغة العربية.. وتم ذلك بقرارات صدرت بتاريخ (1830/9/8) و(1843/2/22) و(1846/10/3)⁽⁴³⁾. ولم يكتفوا بذلك بل سلموا العديد من المساجد إلى طوائف غير مسلمة، فاستخدم بعضها أديرة (للآباء البيض) مثل جامع على باشا الذي حول ديرا سنة 1870 بأمر من (الكاردينال لا فيجري). قائد الحملة التنصيرية. الذي سبق ذكره) وجامع كشاوة (وهو أعظم مساجد العاصمة) الذي حول إلى كنيسة سنة 1836، ونفس الشيء وقع في قسنطينة وعنابة ووهران، ومعظم المدن الجزائرية الكبرى، كما حولت بعض المساجد إلى ثكنات عسكرية، وهدم البعض الآخر بدعوى توسيع الطرقات وإعادة البناء، مثلما يقوم به اليهود اليوم في القدس الشرقية مع الفلسطينيين (...). واستمرارا في المحاولات الدائبة لافساد عقيدة المسلمين. إن لم يمكن تغييرها. سدت الإدارة الفرنسية إلى أسلوب جديد في التدخل في شؤون المسلمين وربط الدين بالإدارة الفرنسية مباشرة على خلاف اليهودية والمسيحية اللتين كانتا منفصلتين عن الدولة. تطبيقا لمبدأ اللائكية ذاته القاضي بفصل الدين عن

الدولة كما هو معلوم ومعمول به حتى الآن في فرنسا، وقد استندت إليه الدولة لإصدار قانون منع الحجاب الإسلامي في المؤسسات الرسمية الذائع الصيت والسيء السمعة هذه الأيام !!.

فأصبحت السلطة الاستعمارية هي التي تعين المفتي (الذي يكون تحت الإشراف المباشر للحاكم الفرنسي العام) .. وكذلك الإمام والمؤذن وفراش المسجد.. وفي هذا يقول يونس درمونة "وابتكرت السلطات الفرنسية (دين الإسلام الجزائري) وخصصت له إدارة برئاسة المسيو (فرنال ميشال) المحامي الفرنسي، وأصير هذا المدير الفرنسي المسيحي يُعنى بالدين الإسلامي حتى لقبته جريدة وطنية حينئذ (بسيدي ميشال) المفسر الجديد للقران " (44)

وبهذه الكيفية كانت محاربة الإسلام الذي كان دائما المحافظ والمدافع الاكبر على اللغة العربية في الجزائر.

6 - فرض حصار محكم على المجتمع الجزائري وغلق جميع النوافذ (المشرقية) التي يمكن أن يتسلل منها شعاع المعرفة والوعي القومي والفكر الإسلامي النقي واللغة العربية.. وكما حاولت الإدارة الاستعمارية أن تفرق بين من أسمتهم بالعرب و البربر (أي الناطقين بالعربية، والناطقين ببعض اللهجات البربرية . محليا- من أبناء الشعب الواحد داخل القطر...) انتهجت الطريقة نفسها للفصل بين المجتمع الجزائري ككل وبقية المجتمعات في البلدان العربية والإسلامية الشقيقة.

ولا نجد أصدق وصف لتلك العزلة التي كان يعيش فيها المجتمع الجزائري مما خطّه الكاتب والصحفي المصري محمد فريد بعد عودته من رحلته الاستطلاعية إلى الجزائر سنة 1901، حيث قال: "إن الأهالي يعاملون بقوانين مخصوصة غاية في الشدة والصرامة. فهم محرومون من حرية الكتابة وحرية الاجتماع وحرية السفر وحرية مطالعة الكتب والجرائد.. نعم يصعب على الذي يعرف حب الفرنسيين للحرية والمساواة، أن يصدق ذلك، ولكن من يتكلف مشقة زيارة الجزائر يتحقق أن ما هو جائز في بلاد فرنسا غير مباح للمسلمين في المستعمرات، وإن كان مباحا للفرنساويين، فلا يجوز لهم. أن يؤلفوا جمعية و لو لفتح المدارس ونشر التعليم المجرد، وهذا الإذن لا يمنح مطلقا، كما أنهم لا يجوز لهم تأسيس مطبعة أو جريدة.. وقد منعت عنهم الجرائد العربية، فلم أجد في جميع مدينة الجزائر نسخا من اللواء ولا من المؤيد.. ولا تصل هذه الجرائد إلا لإدارة المبرش (*) مبادلة وهناك تحفظ في حرز مكين حتى لا تخرج بعض أعدادها من الإدارة فتصل أخبار الإسلام والمسلمين إلى إخوانهم الجزائريين.. وقد منعت الجرائد الفرنسية التي تنشر أخبار انتصار الإسلام على الأروام أيام حرب اليونان مع الدولة العلية. إلى أن يقول . تأكيداً لكلامه . ولما أرسلت الي الجرائد العربية أثناء إقامتي بمدينة الجزائر حجرتها إدارة البوسطة " (45).

والملاحظ أن الإدارة الاستعمارية لم تغير إطلاقاً من سياستها في هذا المجال. ولا أدل على استمرارها وإصرارها على اتباع تلك السياسة إلى النهاية... أن حكومة مصر سنة 1952 طلبت من فرنسا السماح لها بإنشاء معهد ثقافي في الجزائر باسم (معهد فاروق للدراسات العربية) فلم يأتها إلا الرفض القاطع من الإدارة الفرنسية على الرغم من أن لفرنسا عشرات المعاهد المماثلة في مصر والبلاد العربية، وثبت أن ما يحبه الظالم لنفسه لا يسمح به . أبداً- لغيره، من المظلومين المستضعفين. فهل يبقى المظلومون دائماً كذلك ؟! (46)

رابعاً: مقاومة الشعب الجزائري لسياسة الفرنسية

بقدرما كانت الادارة الاستعمارية مصممة على تطبيق سياسة الفرنسة والإدماج، ومحاربة اللغة العربية التي ظلت تقف في طريقها.. بقدر ما كان الشعب الجزائري (في فئاته العريضة والأصيلة) يقاوم سياسة الفرنسة من جهة ويحافظ على اللغة العربية من جهة أخرى:

أولاً - مقاومة سياسة الفونسة:

لقد قاوم الشعب الجزائري سياسة الفرنسة طوال عهد الاحتلال وكان سبيله الى ذلك هو الرفض الكامل لكل ما يأتيه من الادارة الفرنسية، حتى ولو كان يخدم بعض مصالحه، كالخدمات الاجتماعية التي

كانت تسعى الإدارة الاستعمارية للتقرب بها من الأهالي في بعض المناطق الفقيرة.. وعن رفض المجتمع الجزائري للفرنسة والاندماج تقول المؤرخة الفرنسية (إ. تورين) Yvonne Turin "وبدأ الصراع يوم بدأ المحتل يفرض لسانه وتفكيره وأسلوبه في الحياة مستعملا المدرسة والمستشفى، المعلم والطبيب.. الى أن تقول: وردّ المسلمون الهدية المسمومة لصاحبها الذي قضى حوالي عشرين سنة (1830-1850) يحدث المدارس فلا يجد لها تلاميذ وينشر المستشفيات فلا يتردد عليها المرضى، وتعددت الصعوبات في وجه المحتل وكثرت، وأصبح الدين الإسلامي كالاسمنت المسلح يحمي من التفكك والاندماج".

ونلاحظ دائما أن الفارق الديني، والثقافي كان الفاصل الجوهرى بين المجتمعين (الجزائري والفرنسي) والجدار الحديدي الذي حال دون أية فرنسة أو اندماج أو ذوبان في هوية الكيان الدخيل... ورغم كل هذه المقاومة والرفض الصريح والقاطع لسياسة الفرنسة.. فإن الإدارة الاستعمارية لم تكف يوما عن استعمال مختلف الأساليب للوصول إلى تحقيق هذا الهدف المنشود حتى بعد خروج بعض عساكرها من الأرض سنة 1962، والدليل على ذلك ما قامت به من أعمال مشينة وتدخلات مهينة لدى الحكومة الجزائرية من أجل إلغاء قانون اللغة العربية الصادر في الجريدة الرسمية سنة 1990، والمجمد العمل به سنة 1992، ثم إلغاء تجميده سنة 1996، لإعادة العمل به سنة 1998، والذي ما يزال محل جدل وتعرش في عملية تطبيقه في الميدان حتى الآن ؟! (48)

وعن مقاومة الشعب الجزائري لسياسة الفرنسة وفشل الإدارة الاستعمارية في تحقيقها بعد كل المحاولات.. يقول الأستاذ ساطع الحصري: "ومع كل ذلك فلم ينجحوا (أي الفرنسيين) فيما كانوا يرمون إليه: ويمكن التأكيد بأن الجهود التي بذلها هؤلاء في هذا السبيل (أي الفرنسة) لم تثمر من الثمرات الإيجابية ما يستحق الذكر، ولم تنتج نتائج فعلية سوى تغيير الناس منهم وتبعيدهم عن المعاهد الفرنسية بوجه عام، لأن الناس صاروا ينظرون إلى جميع تلك المؤسسات كفخاخ للتصير" (49).

وتؤكد الباحثة الفرنسية الدكتورة إيفون تورين استمرار مقاومة الشعب الجزائري لسياسة الفرنسة، واستمرار المحاولات الدؤوبة من طرف الإدارة الاستعمارية في هذا المجال.. فتقول: "وتنتهي الفترة الأولى (أي من 1830-1850) و يعترف الفرنسيون أن ما قاموا به من مغامرات لا طائل تحته واعترفوا بالفشل، وفكروا في أسلوب جديد ومناهج أقرب إلى الواقع، وأعادوا الكرة بعد التحقيقات المدققة واختطوا لتعليم اللغة العربية خططا في إطار القضاء على الروح المعنوية. فظهرت مراسيم سنة 1850، التي أنشأت التعليم المزدوج في المدارس الفرنسية العربية، فلم يتغير موقف المواطنين و بقيت تلك المؤسسات خالية".

وقد أرجع بعض الكتاب فشل الفرنسيين (ومنهم الدكتورة إيفون تورين لم في سياسة الفرنسة في

الجزائر.. الى الزوايا التي بقيت منتشرة في البلاد رغم قضاء الاستعمار على العديد منها، وكانت بمثابة مراكز دينية وثقافية ومدارس للكبار والصغار، ودور للمعالجة واسعاف الفقراء، وملتقى ذوي الرأي لحث المواطنين على الجهاد وعدم الولاء للكافر.. ولم يعرف الفرنسيون لهذه الزوايا مثيلا في أوروبا، ولذلك لم ينتهبوا لخطورتها الا بعد زمن طويل (51).

والملاحظ أن هذا التحليل صحيح الى حد بعيد، حيث أن العديد من الثورات التي قامت ضد الفرنسيين كان يتزعمها مشايخ الزوايا حتى آخر القرن التاسع عشر (*).

ولذلك انتهجت الادارة الاستعمارية سياسة جديدة لابطال مفعول تلك المؤسسات، واخماد جذوة المقاومة وروح الجهاد التي كانت تتأجج في نفوس رجالها.. فأخذت تستميلهم بشتى الطرق، وتستعديهم على رجال الحركات التحريرية والاصلاحية الوطنية، وذلك لأحداث التصدع والشقاق في صفوف المسلمين، والوصول الى تخريب العقيدة الاسلامية من الداخل بأيدي المسلمين أنفسهم بعد أن فشلت في القضاء عليها بوسائل التهريب والترغيب من الخارج، فبدأت تنتشر الخرافات للقضاء على الوعي الديني والوطني الاصيل الذي ظل حائلا قويا في سبيل نجاح أية محاولة للفرنسة والادماج والتتصير والتفرقة، وكانت هذه السياسة الرامية الى تخريب العقيدة الاسلامية من الداخل، (باستمالة بعض رجال الزوايا واضعاف نفوسهم للتعاون مع الادارة الاستعمارية، لما لهم من نفوذ وتأثير في الناس...) هي آخر ما لجأت اليه السلطات الاستعمارية لتحقيق أهدافها في الفرنسة.. واثقاء شر المقاومة والثورات المستمرة.. ولم تكن هذه المحاولة أكثر نجاحا من المحاولات السابقة، بفضل الحركات التحريرية والاصلاحية، التي بدأت تظهر في العشرينيات والثلاثينيات من القرن الماضي (*). فكانت تقاوم سياسة الفرنسة من جهة، وتتقي العقيدة مما علق بها من شوائب وخرافات نتيجة التجميل و التضليل الاستعماري المستمر من جهة أخرى.

ثانيا - محافظة الشعب الجزائري على اللغة العربية كأهم مقومات هويته الوطنية والقومية:

وهكذا بدأت الحركة الاصلاحية تنشر التعليم العربي وتطور الكتابات القرآنية للنهوض بمستوى اللغة العربية الذي وصل الى الحضيض في تلك الآونة نتيجة الطرق العقيمة التي كانت تدرس بها في الكتابات والزوايا.

والتف الاهالي الواعون حول رجال الاصلاح وسعوا بمجهوداتهم الذاتية الى انشاء المدارس العصرية وتطوير أسلوب التعليم في الكتابات بادخال العديد من المواد الهامة في برامجها الدراسية الى جانب القرآن ومبادئ الدين.. وفي هذا يقول المؤرخ الجزائري أحمد توفيق المدني كان التعليم العربي في الجزائر قاصرا على الكتابات القرآنية وبعض المساجد (***) ولا يخفى أن طريقة التعليم بها كانت عقيمة جدا. ثم قامت

جمعية الشبيبة الاسلامية (***) فكان عملها جماعيا متوصلا منظما، وأسست مدرسة عربية تقرئ النشئ على الطرق الحديثة، وأقبل الشعب على تأييدها بما ضمن لها الحياة والتقدم" (52)

وبعد أن نشطت الحركة الاصلاحية في نشر التعليم العربي المتطور، وبدأت تتوسع في انشاء المدارس وتأسيس النوادي للتوعية الدينية والوطنية، والتف الاهالي حول رجال الإصلاح يساعدهم بالاموال لتوسيع نشاط الحركة.. بدأت الادارة الاستعمارية في تشديد الخناق على رجال الاصلاح وصعدت حربها ضد دارسهم (الحر) وفي هذا يقول الشيخ البشير الابراهيمي: (وهو نائب رئيس جمعية العلماء المسلمين الاصلاحية) "يرجع تاريخ هذه الحرب القائمة بيننا وبين الحكومة في قضية التعليم العربي، الى خمس عشرة سنة. فهي مقارنة لظهور جمعية العلماء تقريبا، ولكنها تشدد وتتعد في كل سنة تبعا لنمو الحركة الاصلاحية واستفحالها وتطورها. فكلما اشتدت حركة التعليم وامتدت ظهر للحكومة فيها رأى فسنت لشلها قانونا أو قرارا وسكنت عن تنفيذه الى حين.. ولذلك يجب مقاومة هذه القوانين المفروضة على الشعب في أمر يتعلق به وحده وهو دينه ولغته، وهي حرب عى ديننا ولغتنا، ولا نحترمها ولو أدت الى اغلاق جميع المدارس «دفعه واحدة» (53).

ومن القوانين التي أصدرتها الإدارة الاستعمارية لتسويق اغلاقها لما تشاء من تلك المدارس قانون الرخص (الذي سبق ذكره) ولكن كل تلك المحاولات لم تزد الشعب الا اصرارا على المقاومة، واعتبر معلمو اللغة العربية أنفسهم _ بتأييد من المواطنين _ مجندين في معركة وطنية مقدسة من أجل المحافظة على اللغة العربية وثقافتها والدين الاسلامي، وواصلوا نشاطهم التعليمي بالرخص وبدون رخص.. ويعبر الشيخ البشير الابراهيمي عن تلك المقاومة الشديدة والتحدي الصريح لقوانين الاستعمار بقوله "بدأت دعوة المعلمين الى المحاكم ونحن نقدر أنها ستعم، وأن أول المطر قطرة وأن الاحكام ستكون بالغرامة، فالسجن، ولكننا سندخل هذه المحاكم برؤوس مرتفعة (وهو هنا يتحدث بلسان حال جميع معلمي اللغة العربية) وسنتلقى هذه الأحكام بنفوس مطمئنة بالايمان، وسندخل السجون بأعين قريرة، وسنلتقي باخواننا المجرمين في مجالس الاحكام ومقاعد الاتهام، وحسبنا شرفا أن يكون ذلك في سبيل ديننا ولغتنا، وحسبنا فخرا أن تكون التهمة (فتح مدرسة دينية وقرآنية، بدون رخصة!)، وحسب الاستعمار ديمقراطية أن يحاكم معلمي العربية والاسلام ويسجنهم على التعليم كما يحاكم المجرمين ويسجنهم على الاجرام في محكمة واحدة وسجن واحد.. (54).

وتؤكد هذه المقاومة الشديدة للفرنسة، والمحافظة على اللغة العربية من طرف رجال الاصلاح، بمعاونة الاهالي الواعين.. الدكتورة عائشة عبد الرحمن بنت الشاطئ حيث تقول: وتنتشر (الشهاب) منارا

(البصائر) نورا، وتفتح المدارس العربية في ظروف بالغة القسوة والحرّج و توفد طلابها لاستكمال دراستهم العربية العالية في جامعات القرويين والزيتونة والأزهر وجامعة القاهرة، ودمشق وبغداد⁽⁵⁵⁾.

وكما ذكرت المؤلفة أسماء بعض الصحف التي كانت تصدرها جمعية العلماء باللغة العربية ك (الشهاب) و (البصائر) تحت الضغوط والتهديدات المستمرة.. فقد كانت ~ حقا ~ هذه الصحف من أقوى أسلحة المقاومة، والمحافظة على اللغة العربية، وكانت الغذاء الثقافي الوحيد الذي يتعدى عليه المواطنون، كما كانت مكملا أساسيا لنشاط الحركات الإصلاحية والوطنية، ومنبرا لنشر الوعي الوطني والقومي. وفي فضل تلك الصحافة العربية ودورها يتحدث الامام عبد الحميد بن باديس فيقول: "والتشعور بهذا الواجب يعزى الفضل فيه الى ما قام به نبغاء الجزائر ودهماؤها من الدعوة والإرشاد، فظلوا ينافحون عن اللغة والدين مظهرين ما لهما من الروعة والجلال.. والى ما قامت به الصحافة الجزائرية الفتيّة من ضروب التعصّب والتأييد والاذاعة، فتوصلت بعد جهاد طويل الى غرس ملكة الذوق العربي في النفوس لتذوق العموم من ثمة حلاوة اللغة العربية وطلاوة أساليبها الرشيقة"⁽⁵⁶⁾. وقد كان محررو تلك الصحف على درجة عالية من الشجاعة الادبية والحماسة.. ونورد عينة لما كان ينشر في هذه الصحف للتدليل على دورها في المقاومة والتوعية والمحافظة على اللغة العربية، وهو تقريبا نفس ما يلاحظ في أيامنا هذه من مواقف للصحافة العربية الصادرة في الجزائر دفاعا عن ثوابت الأمة تجاه ما يحاك لها من مؤامرات ويحيق بها من أخطار تهدد كيائها من الداخل بفعل بعض العملاء والخفراء والوكلاء من نواب الفاعل !!.

فجاء على لسان ابن باديس تنويعها بروح الأمة ودفاعا عنها، فيقول: " اللغة العربية هي الرابطة بين ماضي الجزائر المجيد، وحاضرها الآغر، ومستقبلها السعيد، وهي لغة الدين والجنسية والقومية ولغة الوطنية المغروسة"⁽⁵⁷⁾ وجاء على لسان الشيخ البشير الابراهيمي الشيء الكثير كما مر بنا... ولكننا نذكر له هذا الموقف الشامخ وهذا الدفاع المستميت عن اللغة العربية والصحافة الوطنية الناطقة بها في وجه إدارة الاحتلال في ذلك الوقت، وهو كلام ينطبق بكيفية عجيبة على الصحافة الوطنية في جزائر اليوم بالنسبة لمقومات الهوية الوطنية (وفي جوهرها وأساسها الإسلام والعربية) اللتين لولاهما لكانت الجزائر غر ناطة فرنسية منذ عقود! وكأن شيئا لم يتغير في البلاد منذ الثلاثينيات، سوى لون العلم ولحن النشيد الوطني، واسم العملة والدولة (...)، ونترك الكلام للشيخ الذي يثبت هذه الاستمرارية العجيبة بقوله: " (أن لغة العرب قطعة من وجود العرب، وميزة من مميزات العرب، ومرآة لعصورهم الطافحة بالمجد والعلم والبطولة والسيادة.. والامة الجزائرية من أوفى الفروع العربية لهذه اللغة وأكثرهم براً، وتجميدا واعتزازا بها.. " إلى أن يقول: .جاهدت هذه الأمة في سبيل لغتها جهادا متواصل.. كان من ثمرات النصر فيه هذه النهضة التعليمية التي ولدت الكتاب والشعراء والخطباء والوعاظ، وهي نهضة لم تعتمد الأمة فيها

إلا على ما في نفسها من حيوية موروثة، ولم تلتمس فيها عوناً من أجنبي، بل لم تلق من الأجنبي إلا المعارضة الحادة والتثبيط القاتل، وكان من نتائج هذه النهضة إلحاح الأمة في المطالبة بمظهر سياسي وطني للغتها، وهي إن تكون رسمية في المدارس والدواوين والأقلام والأحكام، وأن يعترف لها بمكانتها في وطنها، وأن تمحى عنها تلك الوصمة التي لم تسب لغة بأشنع منها، وهي " أنها أجنبية في دارها" (58).

كما جاء ما يدعم هذا القول على لسان الشيخ محمد خير الدين حيث يقول: " تسن القوانين لصالح الأقلية ولا يحسب للأكثرية أدنى حساب. يمتن شعب كامل ويرمى به في بحر لجي من الفقر والمرض والجهل، فلا يراعى مستقبله ومستقبل أبنائه.. إلى أن يقول: لم يكتف (الاستعمار) بسلب ما بقي بأيدينا من الدنيا، وطمس ما ترك الزمان لنا من معالم القومية، بل تجاوزها إلى امتهان ديننا الإسلامي الحنيف، فانتزع أوقافه ومنع العلماء الأحرار من دروس الوعظ والإرشاد في مساجدهم، احتقار منه لشعور المسلمين وعدم مبالاته بعواطفهم الدينية" (59).

ونختم هذا البحث بما يؤكد ذلك مما جاء على لسان الكاتب الكبير أحمد توفيق المدني في مقال له بعنوان (بين الموت والحياة) حيث يستكشف لنا الغيب وكأنه ينادينا من قبره اليوم دفاعاً عن قانون اللغة العربية وقانون الأسرة في الجزائر سنة 2004، حيث يقول رحمه الله منذ 76 سنة خلت: "فالمسألة الموضوعية أمامنا الآن هي مسألة المحافظة على الإسلام والعربية، وهذه المحافظة هي البرنامج الوحيد الذي يجب أن يكون برنامج الجزائر بأسرها في حاضرها ومستقبلها.. ثم يقول... وكانت الجزائر اليوم غير شاعرة بتلك الحقيقة الرهيبة القاسية التي نراها رأي العين أمامنا، كأنها ليست شاعرة بأن الإسلام في الجزائر سائر في طريق الموت، وكأنها ليست شاعرة بأن العربية في الجزائر سائرة في طريق الاضمحلال، وكأنها ليست شاعرة بأنها إن فقدت إسلامها وعربيته فقدت كل شيء ولم تنل أي شيء" (60).

ولا نجد أفضل من هذه النصوص الناطقة والصادقة للتعبير عن وضعية اللغة العربية في عهد الاحتلال، وهو درس مفيد جداً يثبت لنا أن الزمان إذا كان غير الزمان، فالإنسان بنزعاته ونزواته يظل هو الإنسان، كما يثبت لنا أن كل احتلال إذا كان يحمل بذور استقلال فإن كل استقلال قد يحمل بذور احتلال، وهو ما يحتم على كل الأجيال أن تظل مرابطة بقوة ووعي وإخلاص في خندق الدفاع عن مقومات الاستقلال والسيادة والهوية، لأن التاريخ يؤكد لنا يوماً أن كل بلد في هذه المعمورة يعتبر محتلاً حتى يثبت استقلاله وسيادته ووجوده المادي والمعنوي بين الأمم والشعوب الحية والقوية... واللغة الوطنية في كل بلد هي روح الأمة ورمز الدولة وعنوان سيادتها ومرآة

سياستها، وبرهان انتمائها وهويتها مهما تبدلت الأحوال وزال الرجال الذين يعتبر دوامهم من المحال
كما يثبت واقع الحال !!

المراجع والإحالات:

- (1) د. أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الحديث (بداية الاحتلال)، معهد الدراسات العربية بالقاهرة، 1976، ص 195
- (2) Dr. Seddik Taouti, La formation des cadres pour le développement, Alger, OPU, non date, p.35.
- (3) مصطفى الأشرف، الجزائر أمة ومجتمع، دفاتر حرة 71-72، باريس، منشورات ماسبيرو 1974، ص: 188.
- (4) Y.Turin, Affrontements culturels dans l'Algérie coloniale, Paris, Maspero, 1971, p.131.
- (5) Y.Turin, Ibid p.32-33.
- (6) G.H. Bousquet, Les Berbères, Paris, PUF, p.46, (Que sais-je ?)
- (7) يونس درمونة، المغرب العربي في خطر - دار الطباعة الحديثة 1956، ص 36.
- (8) حمدان بن عثمان خوجة، المرأة، الجزائر، تحقيق وتقديم الدكتور العربي الزيري، ش. و. ن. ت. الجزائر 1975، ص 265.
- (9) ساطع الحصري، ما هي القومية ؟ دار العلم للملايين بيروت (بدون تاريخ)، ص 73.
- (10) أحمد توفيق المدني، جغرافية القطر الجزائري، مكتبة النهضة، الطبعة الثانية 1963، ص 138
- (11) حمدان بن عثمان خوجة، المرأة. مرجع سبق ذكره، ص 54.
- (12) ساطع الحصري، حوايات الثقافة العربية. دار الرياض للطبع والنشر 1951، المجلد الثاني، ص 473.
- (13) Y.Turin, Ibid. p.76.
- (14) Y.Turin, Ibid. p.40-41.
- (15) Y.Turin, Ibid. p.134-135.
- (16) S.Taouti, Ibid, p.38.

(17) M.Lacheraf, Ibid, p.187.

(18) Ch.R. Ageron, Les Algériens musulmans et la France, Paris, PUF, 1968,p.929.

(19) S.Taouti, Ibid, p.38.

(20) Ch.R. Ageron, Ibid, p.932.

(21) F.Colonna, Instituteurs algériens 1883-1939, Alger, OPU, 1975,p.44.

(22) S.Taouti, Ibid, p.39.

(23) F.Colonna, Ibid.p.27.

(24) ساطع الحصري، الحوليات، المرجع السابق، ص 476.

(25) عبد الرحمن البزاز، هذه قوميتنا، دار القلم بالقاهرة بدون تاريخ، ص 118، 199.

(26) ألان سافاري، ثورة الجزائر، ترجمة نخلة كلاسي، دمشق 1961 ص 84-85.

(27) د. محمد حسين هيكل، الاستعمار الفرنسي، الكتاب بدون اسم الناشر، وبدون تاريخ النشر، (موجود في مكتبة آداب القاهرة)، ص 22.

(28) ساطع الحصري، حوليات الثقافة العربية. مرجع سبق ذكره، ص 471.

(29) فرحات عباس، ليل الاستعمار، ترجمة أبي بكر رحال، مطبعة فضالة، المحمدية بالمغرب الأقصى، بدون تاريخ، ص 25.

(30) يونس درمونة، المغرب العربي في خطر، مرجع سبق ذكره ص 30.

(31) حوليات الثقافة العربية، مرجع سبق ذكره، ص: 475.

(32) نقلا عن محمد كرد علي، الإسلام والحضارة العربية، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، 1934، ص: 177.

(33) التعليم القومي والشخصية الوطنية، (ش. و. ن. ت) 1975، ص 53.

(34) تركي رابح، مرجع سبق ذكره، ص 125.

(*) رجال الإصلاح والحركات التحريرية الذين كانوا دائما يتخذون من التعليم وسيلة لتوعية الناشئة واعدادها للمستقبل، ويؤكد هذا القول ابن باديس مخاطبا الشباب الجزائري بقوله:

يا نشء أنت رجاؤنا وبك الصباح قد اقترب

خذ للحياة سلاحها وخض الخطوب ولا تهب

- (35) جريدة البصائر، عدد (10) ديسمبر 1937.
- (36) تركي رابح، التعليم القومي والشخصية الوطنية، ص168.
- (37) جريدة البصائر، عدد (90) - ديسمبر 1938م.
- (38) نقلا عن البصائر عدد (27) مايو 1957.
- (39) كوليت، وفرنسيس جاكسون - الجزائر الثائرة، ترجمة علوي الشريف، القاهرة 1957، ص130.
- (40) A.Dhina, Manuel des débutants, en Arabe parlé, Alger 1960.

(41) جريدة وادي ميزاب، عدد (55)، 03 نوفمبر 1927.

(*) هذا الخليط العجيب من المفردات العربية لا تتميز به إلا لهجات المدن الكبرى، حيث وقع التأثر باللغة الفرنسية (كلغة إعلام وتعليم وثقافة) في غياب العربية الفصحى.. أما في باقي المناطق الريفية من البلاد (وخاصة الصحراء) فاللهجة العامية فيها بقيت محافظة على نقاوتها وقربها من الفصحى إلى حد بعيد، وما يزال وضعها كذلك حتى الآن !

(42) حمدان بن عثمان خوجة، المرأة، مرجع سبق ذكره، ص281.

(43) يونس درمونة، المرجع السابق الذكر، ص 132.

(44) المرجع نفسه، ص34.

(*) الجريدة العربية الوحيدة في القطر الجزائري في ذلك الوقت، وهي جريدة رسمية تتحدث في فضل فرنسا على العرب والحض على الديانة بالولاء للحكومة الفرنسية، أنظر د. عائشة عبد الرحمان (بنت الشاطئ)، في كتابها "لغتنا والحياة"، مرجع سبق ذكره، ص 173.

(45) جريدة اللواء (المصرية) عدد 3 أكتوبر 1901.

(46) جريدة البصائر، عدد (19) مايو 1952. وانظر كذلك مذكرات سوزان طه حسين. مجلة (أكتوبر) المصرية، عدد 1977/12/04.

(47) Y.Turin, Ibid.p.36.

(48) أنظر هذا الموضوع بكل تفاصيله وخلفياته في كتابنا "إشهدي يا جزائر" الصادر عن دار الأمة (الجزائر) سنة 2002.

(49) ساطع الحصري، حوليات الثقافة العربية، مرجع سبق ذكره ص 437.

(50) المواجهات الثقافية في الجزائر المحتلة، المرجع السابق ذكره، ص: 37.

(51) أنظر مقالا حول هذا الموضوع لمولاي بلحميسي مجلة (الأصالة) الجزائرية، نوفمبر 1971، ص 127.

(*) منها مقاومة الأمير عبد القادر، ثورة أولاد سيدي الشيخ، ثورة لا فاطمة نسومر، ثورة المقراني والشيخ الحداد...، ثورة بوعمامة، ثورة بومعزة، ثورة بني مناصر.. إلى غير ذلك من الانتفاضات والثورات والمقاومات التي كانت كلها بقيادة رجال الزوايا المجاهدين.

(*) أي القرن العشرين، ومن أهم تلك الحركات: (نجم شمال إفريقيا)، تأسس سنة 1926. (اتحاد المنتخبين الجزائريين)، سنة 1930، (جمعية العلماء المسلمين الجزائريين)، سنة 1931. (حزب الشعب الجزائري)، سنة 1937.

(**) لعل إغفال الكاتب لذكر الزوايا راجع إلى الموقف السلبي الذي وقفته من الحركة الإصلاحية التي كان هو من رجالها، أو أنه اعتبرها في عداد الكتاتيب القرآنية (مع أن لها نظاما خاصا مختلفا عن نظام الكتاب القرآني المعروف).

(***) أنشئت سنة 1927 في العاصمة، والملاحظ أن معظم المؤسسات، والهيئات الوطنية كانت تطلق على نفسها أسماء لا تخلو من ذكر الإسلام مثل (الشبيبة الإسلامية)، (جمعية العلماء المسلمين)، (الكشافة الإسلامية)، (اتحاد الطلبة المسلمين)، حتى فرق كرة القدم كان يطلق عليها أسماء من هذا القبيل مثل (المولودية)، وهي ترمز إلى مولد النبي محمد (ص.ل.ع.س.م.).

(52) حولية (تقويم المنصور) الجزائر، السنة الخامسة 1929 ص 305.

(53) عيون البصائر، طبعة دار المعارف بالقاهرة 1963 ص 241.

(54) المرجع نفسه، ص 384.

(55) د. عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ)، لغتنا والحياة، المرجع السابق ذكره، ص 177.

(56) جريدة (الشهاب) عدد (5)، سبتمبر 1929.

(57) جريدة (البصائر) عدد (22)، يونيو 1939.

(58) حوليات الثقافة العربية، المرجع السابق، ص 568 - 569.

(59) نفس المرجع ص 596 - 570.

(60) جريدة (الإصلاح) عدد (13)، 1930/02/27.

